

## الإمام الأشروسي وكتابه جامع أحكام الصغار تعريف ودراسة نقدية

### \* بقلم الدكتورة ثمرة منهاس \*

إن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وبعد .

فإن عناية الإسلام بالنشأة الأولى تفوق كل عناية باعتبارها حجر الزاوية في بناء المجتمع المسلم وفي تاريخنا الإسلامي ، ارتبطت وضعية الطفل المسلم بمدى التطبيق العملي لتعاليم الإسلام ، فكلما ساد العدل الاجتماعي واطمأن المسلم إلى أنفسهم ، كان أطفالهم بمنجاة من عوامل الضياع وأسباب الفساد .

ولقد اهتم القرآن الكريم بالإنسان صغيره وكبيره، ذكره وأنثاه اهتماما بالغا قصد من رواه إسعاده بإزالة كل مظاهر الظلم عنه، وإبعاد كل أنواع التعasse والشقاء عن طريقه ، وتمثل الطفولة الحقبة الأولى في مرحلة هذا الإنسان الذي كرمه الله . ولذا فإن الإسلام يهتم اهتماما باتشاء القواعد المتحكمة في كل من يتعامل مع هذا الطفل من قريب أو بعيد ، وينظم طرق المعاملات معه إنشاء / أو تنظيمها يكفلان له العيش الهادي الأمين <sup>١</sup> .

\* ) أستاذة مساعدة ورئيسة قسم اللغة العربية بكلية لاهور للبنات بمدينة لاهور - باكستان .

١ - أحكام الطفل لأحمد العيسوي ص ٨ ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ١٤١٣ھ .

### اسم وكنيته ولقبه :

هو الإمام محمد بن محمود بن الحسين الأشروسي ، وكنيته أبو الفتح، ولقبه مجد الدين <sup>١</sup> .

### نسبته :

نسبة الإمام إلى " اشروسنة " وهي بلدة بما وراء النهر ، وقد ورد في بعض الكتب " الأشروشني " والمشهور أن بعد الهمزة شيئاً معجمة <sup>٢</sup> ، وورد في بعض الكتب " الأستروشني " ويزاد فيه التاء ، وال الصحيح هو الأول <sup>٣</sup> ، وأشروسنة بضم الألف ، وسكون الشين المعجمة ، وضم الراء المهملة ، وسكون الواو ، وفتح السين المهملة في آخره نون <sup>٤</sup> ، وهي بلدة كبيرة بما وراء النهر بين سيحون وسمرقند <sup>٥</sup> .

١ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية لعبد الحفيظ الكنوبي ص ٢٠٠ مطبعة السعادة بمصر ، وتأج الترجم لابن قطليوغا ص ١٤ ، دار القلم بدمشق ١٤١٣هـ ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ج ٢ ص ١١٣ ، اسطنبول ١٩٥٥م ، والأعلام لخير الدين الزركلي ج ٧ ص ٨٦ ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩م ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج ١١ ص ٣١٧ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت بدون تاريخ الطبع ، وكشف الظنون ل حاجي خليفة ص ١٢٦٦٢ ، طبع بيروت ١٣١٣هـ .

٢ - معجم البلدان لياقوت الحموي ج ١ ص ١٧٧ ، دار صادر بيروت ١٣٧٤هـ .  
٣ - الفوائد البهية ص ٢٠٠ الجواهر المضية ج ٢ ص ٢٨٢ لعبد القادر القرشي مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن .

٤ - نفس المراجع .  
٥ - معجم البلدان ج ١ ص ١٧٧ .

## أحواله :

لم نتمكن من الوقوف كثيراً على حياة الإمام المؤلف ولعل ذلك يرجع إلى أنه قد عاش بعيداً في ما رواه النهر في مدينة قديمة جداً ، ومع ذلك قد وجدت في بعض الكتب بضعة أسطر ترشدنا قليلاً إلى أستاذته وتلاميذه وإلى مؤلفاته .

## شیوفه :

أخذ الإمام الأشرونسني عن أبيه وعن أستاذ أبيه صاحب الهدایة برہان الدين علی بن أبي بکر المرغینانی <sup>۱</sup> .

حيث ورد في ترجمة صاحب الهدایة "تفقه عليه جم غفير ، منهم جلال الدين محمود بن الحسين الاستروشنسني والد المفتی محمد (مؤلفنا) صاحب الفصول الشهيرة" <sup>۲</sup> . وكذلك أخذ الإمام الأشرونسني عن السيد ناصر الدين الشهید السمرقندی <sup>۳</sup> ، وعن ظهیر الدین محمد بن احمد البخاری <sup>۴</sup> .

<sup>۱</sup> - راجع لترجمته تاج التراجم ص ۱۴۰ ، والفوائد البهية ص ۲۱۹ ، وهدية العارفین ج ۱ ص ۷۰۲ ، ومفتاح السعادة لطاش کبری زاده ج ۲ ص ۲۶۳ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانیہ بمدینہ حیدر آباد الدکن ، بدون تاریخ الطبع ، والجواهر المضیۃ لابن أبي الوفاء ج ۱ ص ۳۸۳ ، مطبعة دار المعارف النظامیہ بحیدر آباد الدکن ، والطبقات السنیۃ ص ۱۴۸۷ لتقی الدین التمیمی ، دار الرفاعی مصر ۱۴۰۳ھ .

<sup>۲</sup> - الفوائد البهیة ص ۱۴۱ والجواهر المضیۃ ج ۲ ص ۱۴۷ .

<sup>۳</sup> - راجع لترجمہ الفوائد البهیة ص ۲۱۹ ، والجواهر المضیۃ ج ۲ ص ۱۴۷ ، کشف الظنون ج ۲ ص ۱۶۹۷ .

<sup>۴</sup> - راجع لترجمتہ الفوائد البهیة ص ۱۵۶ ن الجواهر المضیۃ ج ۲ ص ۲۰ .

### تلامیذه :

لا نعرف کثیرا عن تلامیذه الإمام الأشروسطی غیر أنه قد ذکر اسم واحد من تلامیذه وهو حسام الدين محمد بن عثمان بن محمد عليا باذی<sup>١</sup> السمرقندی<sup>٢</sup>.

### مکانته العلمیة :

كان الإمام الأشروسطی فقيها ، فاضلا ، جامعا للعلوم ، زاهدا ، وكان في عصره من المجتهدين<sup>٣</sup>.

كما كان على مبلغ عظيم من العلم ، ومؤلفاته شاهدة على ذلك ، والحق أن له براءة تامة وآراء مفيدة في علم الفقه ، وقد شهد بذلك العلماء . يقول ابن قاضي سماونة عن تأليف مؤلفنا " فصول الأشروسطی " :

**"الغیتها من أجل ما صنف في الفتاوى وأنفع ما أعد لنصل  
الخصوصات والدعوى" <sup>٤</sup>**

<sup>١</sup> - وعليا باذ معناه ، عماره على ، عده قرى بنواحي الري ، منها واحدة تحت قلعة طيرك ، والباقي متفرق في نواحیها معجم البلدان ج ٤ ص ١٤٨.

<sup>٢</sup> - راجع لترجمته الفوائد البهية ص ٢١٩ ، والجواهر المضية ج ٢ ص ١٤٧.

<sup>٣</sup> - هدية العارفين ج ٢ ص ١٣٣ ، الأعلام ج ٧ ص ٨٦ ، والفوائد البهية ص ٢٠٠

<sup>٤</sup> - جامع الفصولين لابن قاضي سماونة ج ١ ص ٢ ، المطبعة الكبرى ببولاق ، مصر  
٥١٣٠٠ .

وفاته :

توفي الإمام الأشروسي سنة ٦٢٢ هـ .<sup>١</sup>

مؤلفاته :

من أشهر تأليفات الإمام هو "كتاب الفصول في المعاملات" واشتهرت بفصول الأشروسي<sup>٢</sup> رتبها على ثلاثين فصلاً، وفرغ من جمعه في جمادى الأولى سنة ٦٢٥ هـ، وقد طرأ (مر) عليه اثنان وثلاثون سنة وسبعة أشهر<sup>٣</sup>.

وهذا الكتاب لم يطبع إلى الآن ومخطوطاته محفوظة في المكتبات المختلفة العالمية مثل الكتاب العربي بالقاهرة، ومكتبة خدا بخش ببانكبيور بالهند، ومكتبة برنستن بأمريكا.

وجمع محمود بن إسماعيل الشهير بابن قاضي سماونة بين الفصولين أي فصول الأشروسي<sup>٤</sup> والفصلول لعماد الدين<sup>٥</sup> في كتاب سمي باسم "جامع الفصولين" وهو كتاب مشهور متداول في أيدي الحكم والمقفين لكونه في المعامل الخاصة، وقال ابن قاضي سماونة في مقدمة كتابه "جامع الفصولين": "لما طالعت في الفصولين اللذين أحدهما لمحمد بن محمود الاستروشني (الاشروسي)، والآخر لعماد الدين أسكنهما الله فراديس

<sup>١</sup> - تاج الترجم ص ١٤ ، وهدية العارفين ج ٢ ص ١١٣ ، ومعجم المؤلفين ج ١١ ص ٣١٧ ، وكشف الظنون ص ١٢٦٦ .

<sup>٢</sup> - تاج الترجم ص ١٤ .

<sup>٣</sup> - كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٦٦ .

<sup>٤</sup> - نفس المرجع ج ٢ ص ٥٦٦ .

<sup>٥</sup> - نفس المرجع ج ٢ ص ١٢٧٠ .

الجـانـ، وـتـغـمـدـهـماـ بـالـرـحـمـةـ وـالـرـضـوـانـ ،ـ أـفـيـتـهـمـاـ مـنـ أـجـلـ مـاـ صـنـفـ فـيـ  
الفـتاـوىـ وـأـنـفعـ ماـ أـعـدـ لـفـصـلـ الـخـصـومـاتـ وـالـدـاعـاوـيـ ،ـ إـلاـ أـنـ فـيـهـمـاـ مـنـ التـكـرارـ  
وـالـتـطـوـيلـ مـاـ لـيـحـتـاجـ إـلـيـهـ بـشـيـءـ مـنـ التـأـوـيلـ ،ـ فـجـمـعـتـ بـيـنـهـمـاـ وـلـمـ اـتـرـكـ مـنـ  
مـسـائـلـهـمـاـ عـمـداـ إـلـاـ مـاـ تـكـرـرـ مـنـهـمـاـ إـلـاـ عـنـ الـحـاجـةـ إـلـيـهـ جـداـ "ـ .ـ  
وـكـذـلـكـ هـنـاكـ كـتـابـانـ آخـرـانـ لـإـمامـ الـأـشـرـوـسـيـ وـهـمـاـ :

١ - قـرـةـ العـيـنـينـ فـيـ إـصـلـاحـ الدـارـينـ .

٢ - فـتاـوىـ الـأـشـرـوـسـيـ .

ولـكـنـ لـمـ يـوـجـدـ هـذـانـ الـكـتـابـانـ مـطـبـوـعاـ وـلـاـ مـخـطـوـطاـ.

### التـعـرـيفـ بـكـتـابـ جـامـعـ أـحـكـامـ الصـغـارـ :

أـهـمـ مـؤـلـفـاتـ الـإـمـامـ أـبـيـ الـفـتـحـ مـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ الـأـشـرـوـسـيـ هـيـ  
**جـامـعـ أـحـكـامـ الصـغـارـ** "ـ ،ـ هـذـاـ مـخـطـوـطـ يـرـجـعـ تـارـيخـهـ إـلـىـ أـوـاـلـ الـقـرنـ السـابـقـ  
(ـ سـنـةـ ٦٢٥ـ هــ )ـ وـلـهـ أـهـمـيـةـ تـارـيخـيـةـ وـدـينـيـةـ لـأـنـهـ يـبـحـثـ فـيـ الـأـحـكـامـ  
وـالـمـسـائـلـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـالـصـغـارـ وـالـصـبـيـانـ ،ـ فـهـوـ كـتـابـ وـحـيدـ نـادـرـ المـثـالـ ،ـ فـذـ  
يـؤـلـفـ كـتـابـ كـبـيرـ وـلـاـ صـغـيرـ ،ـ وـلـاـ قـبـلـ هـذـاـ الـكـتـابـ وـلـاـ بـعـدـهـ يـبـحـثـ فـيـ هـذـ  
الـمـوـضـوـعـ الـمـهـمـ .ـ

وـلـاـ يـخـفـىـ عـلـىـ عـلـمـاءـ الـمـسـلـمـينـ مـاـ لـهـذـاـ الـكـتـابـ مـنـ مـكـانـةـ عـظـيمـةـ .ـ

١ - جـامـعـ الـفـصـولـينـ جـ ١ صـ ٢ .

٢ - معـجمـ الـمـؤـلـفـينـ جـ ١١ صـ ٣١٧ .

## مزایا الكتاب :

وقد ذكر القاضي عبد النبي<sup>١</sup> في تذكرته :

"لقد جمع المؤلف في هذا الكتاب المسائل التي تتعلق بالصبي والمرافق ، وأحياناً يذكر أحكام البالغين في بعض المواقف أيضاً ، ومن مطالعة هذا الكتاب نتعرف تبمراً فقهياً للمؤلف ، وقد ذكرت آراء الفقهاء بطريق جيد ما هر ، فهذا الكتاب مهم ونادر وفريد لا مثال له بين كتب الفقه".

وقد اعتمد الفقهاء المتأخرون على هذا الكتاب ، واقتبسوا منه أحكام الصبيان وذكروها في مؤلفاتهم .

## أسلوب المؤلف في كتابه :

قد استخرج المؤلف أحكام الصبيان والصبايا من أكثر من مائة كتاب ، وأكثر هذه الكتب لا توجد الآن إما أتلفت أو أضيعت بمرور الزمن .

قال الإمام الأشروسي في مقدمة كتابه :

أردت أن أحرز جملة من المسائل وأوردتها مجردة عن المعانى والدلائل ، غريبة الوضع والأساس ، قربية الدرك والإيناس ترغيباً لأهله وذويه ، وتحريضاً للراغبين فيه بل تشيطنا لنفسى على مطالعة الكتب ودراسة الأسفار التي اندرسـتـ وـأـتـتـ عـلـيـهـ الـحـقـبـ ، فـأـنـتـقـيـتـ مـنـهـ أـحـكـامـ الصـغـاـيرـ وـالـصـغـارـ ،

<sup>١</sup> - هو المرتب لفهرس المخطوطات العربية بجامعة بنجاب لاهور .

<sup>٢</sup> - فهرس المخطوطات بجامعة بنجاب ص ۱۳۶ .

وأودعتها في هذه الأوراق الفصار ، وذكرت كل مسألة منها في جنسها تيسيراً وتسهيلاً<sup>١</sup> .

وقد اعتمد المؤلف كثيراً على كتابين في تأليف هذا الكتاب ، هما الذخيرة البرهانية ، والمحيط البرهاني ، وهذان الكتابان لبرهان الدين محمود بن أحمد بن العزيز بن عمر بن مازه البخاري المتوفى سنة ٥٣٦ هـ<sup>٢</sup> .  
المحيط البرهاني كتاب ضخم إنما هو كتاب معجم الفقه الحنفي ، وأم كتاب الذخيرة البرهانية فهو تلخيص المحيط ، إن الإمام المؤلف قد نقل كثير من الذخيرة البرهانية ، وهذا الكتاب غير سبوع ومخطوطاته في بعض المكتبات العالمية .

ومن حسن الحظ قد وجدت نسخة خطية للمحيط البرهاني بمكتبة القائد الأعظم بلاهور ، فهذا المخطوط يشتمل على ثمان مجلدات ضخمة ، فالقارئ يستطيع أن يعرف كل مسألة بتفاصيلها بالرجوع إلى المحيط البرهاني ، وبر ذلك قد حذفت بعض الأبواب من المحيط ، وهي كتاب الوصايا ، وكتاب الشهادات ، وكتاب أدب القاضي ، وكتاب القسمة ، وكذلك لا توجد في هذه النسخة (٢٣) فصلاً من كتاب الإجراءات .

كما يلاحظ في بعض المواضع من المحيط البرهاني عبارات غير واضحة ومطموسة لا يمكن قراءتها وتكثر فيها الأخطاء النحوية والإملائية ويلاحظ أيضاً أن بعض الفقرات ساقطة ، وعلى كل حال هذا الكتاب مهم ومفيد جداً في علم الفقه .

<sup>١</sup> - مقدمة جامع أحكام الصغار .

<sup>٢</sup> - راجع لترجمته الفوائد البهية ص ٢٠٥ ، وهدية العارفين ج ٢ ص ٤٠٤ والأعلام ج ٧ ص ١٦١ .

قد يذكر المؤلف في بداية كل مسألة أو في نهايتها اسم الكتاب الذي أخذها منه على أسلوب معاصريه ، ولكنه لم يكتفي بذكر اسم الكتاب ، وإنما يذكر أبواب الكتب والفصول أيضا في أكثر الموارض فمثلا:

"وفي آخر الفصل الثامن من إجرات الذخيرة" .

"وذكر في أواخر باب التعليق من طلاق فتاوى القاضي الإمام فخر الدين ، وعلى هذا النحو .

وقد وردت بعض المسائل باللغة الفارسية ، كما حصل في الكتاب تكرار المسائل ، فمثلا قد تكررت مسائل البيوع ، والوقف ، والنكاح ، والقسمة ، والشهادات .

وهذا الكتاب مقسم على خمسين بابا ومرتب حسب الأبواب الفقهية على أسلوب كتب الفتاوى القديمة ، فالكتاب أحسن ترتيبا وأوسع استقصاء ويسرا تناولا.

### نسخ خطية للكتاب :

عثرت على نسخته الخطية في مكتبة جامعة بنجاب ولكنها ناقصة ، فلا توجد فيها صفحات عديدة من صفحة ٢٥ إلى ٣٢ ، وبالإضافة إلى ذلك لم أجد ص ١٠٦ ، ولا ص ١٣١ في هذا المخطوط ، ولما بحثت عن نسخ أخرى لهذا الكتاب فاطلعت على خمس نسخ في المكتبات العالمية ، وتفاصيلها كما يلى :

- ١ - نسخة منها محفوظة في دار الكتب الظاهرية بدمشق .
- ٢ - ونسخة منها في المكتبة القومية بالجزائر .

- ٣ - ونسخة منها بمدرسة الخياط بموصل .
- ٤ - ونسخة منها بمكتبة جامعة برنستن بأمريكا .
- ٥ - ونسخة منها في مكتبة جيستريري .

وبعد قصارى جهودي حصلت على نسختين منها وهما : نسخة المكتب الظاهيرية بدمشق ، ونسخة المكتبة القومية بالجزائر ، وقد علمت أن هذا الكتاب مطبوع بهامش "جامع الفصولين" لابن قاضي سماونة بالمطبع الأزهري بمصر سنة ١٣٠٠هـ ، لكن دون تحقيق . فاتخذتها نسخة للمقارنة بين النسخ ، فهكذا عندنا ثلث نسخ خطية ونسخة مطبوعة .

أما نسخة المكتبة القومية بالجزائر فهي كاملة الأوراق ، واضحة الخط جيدة الوضع ، وهي مفروعة ، وأخطاؤها الإملائية قليلة نسبياً ، وعدا صفحاتها ٣٠٠ ، وخطها نسخ .

أما نسخة المكتبة الظاهيرية بدمشق فهي نسخة ممتازة وخطها نسخ معتمد ، مجدول بالحمرة وعدد صفحاتها ١٧٠ .

وأما نسخة المكتبة الرئيسية بجامعة بنجاب بلاهور فهي ناقصة الأوراق ، كما تمت الإشارة إليه آنفاً ، ولكنها بحالة جيدة ، وقد كتبت عناوين الفصول فيها بالحمرة ، وخطها نسخ وعدد صفحاتها ٢٧٠ ، هكذا تمكنت من الحصول على أربع نسخ .

فالحمد لله أنا الباحثة الضعيفة ثمرة منهاس قد وفقت إلى تحقيق كتاب "جامع أحكام الصغار" لرسالة الدكتوراه ، فلا شك أن كتاب الإمام المؤلف يعنى أهم التراث العربي في الفقه .

وناتی ها هنا بنماذج لبعض المسائل والاحکام المهمة من باب " فی مسائل الزکوة " من الكتاب .

ذكر القاضی الإمام أبو جعفر الأشرونسی <sup>١</sup> في مجالسه : الزکوة لا تجب في مال الصبی عندنا ، وعند الشافعی تجب ، كما تجب على البالغ . ولا خلاف أن الإیمان لا تجب على الصبی ، ولكن إذا أسلم يصح إسلامه وعند الشافعی لا يصح .

ولا خلاف أنه لا يجب عليه الصوم والصلوة والحج والجهاد ، ولا خلاف أن نفقة زوجته ووالديه ومماليكه تجب في ماله ، ولا خلاف أنه إذا كان للصبی أرض عشر أو خراج يجب عليه العشر ، والخراج ، لأن العشر والخراج يجبان في الأرض والزکوة تجب في الذمة .

وأما صدقة الفطر فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعی رحمهم الله أنها تجب في مال الصبی لا على الأب إذا كان للصبی مال ، وإن لم يكن له سال تجب على الأب بالاتفاق <sup>٢</sup> .

---

- هو محمد بن الحسن بن الحسین أبو جعفر الأشرونسی -، تفقه على الصمیری ، وأبی عبد الله الدامغانی ، راجع الجواهر المضیی ج ۲ ص ۴۶ .

- راجع لنفس المسائل في نفس العبارة جامع الفصولین ج ۲ ص ۲۰۵ و ۲۰۶ ، وفتاوی قاضیخان ج ۱ ص ۱۵۵ و ۱۶۵ ، للإمام الحسن بن منصور بن محمود الأوز جندي ، مکتبة بلوچستان ، شارع المسجد ۱۴۰۵ھ - ۱۹۸۵م ) ، والفتاوى الهندية العالمکیرية ج ۱ ص ۱۷۰ و ۱۷۶ ، والهدایة ج ۱ ص ۱۸۴ - ۱۹۰ لشیخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن الفرغانی المراغینانی ، مطبعة الكتب الإسلامية کراتشی ، وكتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ۱ ص ۵۹۱ - ۵۹۶ لعبد الرحمن الجزيري ، المکتبة التجارية الكبرى بمصر .

وذكر في الذخيرة " لا يجوز أن يعطى من الزكاة ولد غني إذا كان صغيرا ، وإن كان كبيرا ففيما جاز الدفع إليه ، هكذا ذكر القدورى <sup>١</sup> .

وذكر في شرح الجامع الصغير لبعض مشايخنا " أن على قول أبي حنيفة يجوز الدفع إلى أولاد الغنى إذا كانوا فقراء صغارا كانوا أو كبارا . و قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز الدفع إلى الكبار ولا يجوز الدفع إلى الصغار " <sup>٢</sup> .

وفي فتاوى القاضي ظهير الدين <sup>٣</sup> ولو دفع زكاة ماله إلى صبي فقير إن كان يعقل ، يجوز ، وكذلك لو دفع إلى معتهو يجوز وإلى مجنون لا يجوز <sup>٤</sup> .

وفي فتاوى القاضي الإمام فخر الدين <sup>٥</sup> : " ولو قبض الصغير وهو مراهق جاز ، وكذلك لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرمى به ، ولا يخدع عنه ، ولو دفع إلى معتهو فقير جاز <sup>٦</sup> ، ولو دفع الزكاة إلى مجنون أو صغير

<sup>١</sup> - راجع القدورى ج ٤٣ للإمام أبو الحسن بن أحمد بن محمد البغدادى ، مكتبة بلوجستان كونته ( ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ) .

<sup>٢</sup> - راجع المحيط لبرهان الدين البخارى ج ١ ص ٣٧٠ مخطوط بمكتبة القائد الأعظم .

<sup>٣</sup> - هو ظهير الدين أبو بكر محمد بن عمر البخاري المتوفى سنة ٦١٩ ، راجع لترجمته الفوائد البهية ص ٦٣ ، والجواهر المضية ج ٢ ص ٢٠ ، والأعلام ج ٦ ص ٢١٤ .

<sup>٤</sup> - راجع لنفس العباره المحيط ج ١ ص ٣٧٠ نقلًا عن فتاوى القاضي ظهير الدين .

<sup>٥</sup> - هو فخر الدين الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندى الفرغانى المعروف بقاضى خان المتوفى سنة ٥٩٢ هـ ، راجع لترجمته سير أعلام النبلاء ج ٢١ ص ٢٣١ للحافظ شمس الدين الذهبي دار المعارف بمصر ( ١٩٦٢ م ) والجواهر المضية ج ١ ص ٢٠٥ ، والفوائد البهية ٦٤ .

<sup>٦</sup> - راجع فتاوى قاضي خان ج ١ ص ١٢٨ .

لا يعقل فدفع الصغير إلى أبيه أو وصيه ، قالوا لا يجوز ، والأب والوصي يقبضان الصدقة للصغير والمجنون أو من كان له في عياله من الأقارب والأجانب الذين يعولونهم ، أو الملتفط يقبض للقسط <sup>١</sup> .

ولو دفع زكاة ماله إلى رجل وأمر بالأداء فأعطى الوكيل ولد نفسه الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محاويج جاز ، ولا يمسك لنفسه شيئاً <sup>٢</sup> .

وفي الذخيرة إذا كان الرجل يعول صبياً فجعل يكسوه ويطعمه ويده مع يده ، ويحتسب بما يأكل عنده ، ويكسوه من زكاة ماله ، لا شك أن الكسوة يجوز بطريق القيمة لوجود ركنه وهو التملك ، وأما الطعام فما يدفعه إليه بيده يجوز بطريق القيمة أيضاً <sup>٣</sup> ، وما يأكله معه بطريق الإباحة والتمكين فعلى قول أبي يوسف يجوز بطريق القيمة أيضاً ، وعلى قول محمد لا يجوز <sup>٤</sup> ، وذكر قول أبي يوسف في نوادر هشام <sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> - نفس المرجع .

<sup>٢</sup> - راجع المحيط ج ١ ص ٣٧١ .

<sup>٣</sup> - راجع فتاوى النوازل لأبي الليث السمرقندى ، مكتبة بلوجستان كونته ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

<sup>٤</sup> - هو هشام بن عبيد الله الرازى ، راجع لترجمته الأعلام ج ٨ ص ٨٧ ، ولسان العيزان ج ٦ ص ١٩٥ ، والجواهر المضية ج ٢ ص ٢٠٥ ، والفوائد البهية ص ٢٢٣ ، هدية العارفين ج ٨ ص ٥٠٧ .

<sup>٥</sup> - راجع الأشباه والنظائر ج ١ ص ٤٧٩ لابن النجيم ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بدون تاريخ الطبع ، والدر المختار ج ٢ ص ٣٢٦ للحصيفي ، علاء الدين محمد بن علي ( ت ١٠٨٨ ) ، مطبعة نول كشور في اللكون بدون تاريخ الطبع .

ويجب على الرجل صدقة الفطر عن أولاده الصغار ، لأن السبب رأس يمونه ويليه عليه ، وهذا إذا لم يكن للصغار مال ، فإن كان لهم مال يؤدى من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد رحمهم الله لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة فاشتبهت النفقـة ، كذا ذكر في الهدـية<sup>١</sup>.

والصبي إذا بلغ مجنوناً لا تسقط صدقة فطره عن الأب ، وإذا بلغ عاقلاً ثم جن أو عته ، لا تجب صدقة الفطر ، كذا ذكر في باب إذن الصبي من مأذون شيخ الإسلام خواهر زادة<sup>٢</sup>.

وفي الفتاوى الظـهـيرـية : الصـغـيرـ إذا كان له عـبـيدـ للـخـدـمةـ فالـأـبـ يؤـدىـ صـدـقـةـ فـطـرـ عـبـيدـهـ مـاـلـهـ يـعـنـىـ مـاـلـ الصـغـيرـ<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - راجع الـهـدـيـةـ ص ١٨٩.

<sup>٢</sup> - هو أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن البخاري المعروف ببكر جواهر زاده أو خواهر زاده ، راجع لترجمته تاج التراجم ص ٢٥٩ ، والأنساب ج ٥ ص ٢١٠ ، مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٧٦ ، والفوائد البهية ص ١٦٣ ، والجواهر المضبة ج ٢ ص ٤٩ ، والأعلام ج ٦ ص ١٠٠.

<sup>٣</sup> - راجع خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٧٣ ، وفتاوى قاضيـخـانـ ج ١ ص ١٠٩ لأبيـ الحـسـنـاتـ مـحـمـدـ عـبـدـ الـحـيـ الـهـنـديـ ، الـطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ أـمـجـدـ أـكـادـمـيـ لـاهـورـ.

<sup>٤</sup> - نفس المرجع.